

المراد العلاقة علة في الزود التي هي في مقدم شرطية
بأنها علة للاضمار أو بالعكس أو كليهما معلوق
علة الضم لغة

ذلك الاستلزام ليس نفسه الصدم بل للاستلزام الزكوة
وهذا فيه تحقيق المقام ان الممكن لذاته كونه ان يستلزم
امحتمالا لذاته بان يكون بينه وبين العلة علاقة تكون
وقوع ذلك الممكن مستلزما لوقوع ذلك العلة لان
الممكن معلولا للمعنى فحين تقدم وقوع ذلك الممكن الذي
هو المعلول لابد وان يكون ذلك المعنى هو كونه واقعا
كعدم المعنى الاول وعدم الوجود تعالى شأنه عن ذلك
لان الممكن لذاته لا يمكن ان يلزم وقوعه لذاته وان كان
من حيث استماعه بالغير سواء كانت الحسنة تطلبية او
تقصيدية اذ ان الممكن يستلزم ان يمتنع ما لا يكون
مكنا بالذات **قوله** وقد يجب ايضا بان الكلام اه
في حيث فيه مانه كونه ان يتقدم بعد المقارنة فيكون
المقارنة متممة وفيه ان المذكور خارج عن المقصود
اذ المقصود ان يكون الاصحح في بقى بقية فقط
والا فلان لم يجز التجرد بعد المقارنة وعدم هيئته
وغيره

وقد يستدل على عدم تجرد كونه الاصحح بان مستلزم
للجدة او التجرد الصدق وفيه ان ما مستلزم له الاصحح
اعماله تجرد الجرح لكن اذا فرض تجرد كونه به
العناصر مثلا فلا يلزم التجرد بل لا يمكن تحت لا يتحقق
فلازم في حصوله التاكيد عند وجود الصدق فاعلم
قوله والاول والثاني محالان اه بولاهما استحالة الاول
على تقدير كون المراد بالتحيز نوع اللان اذ اللان ليس
من ضروريات وجود الجرح فان الجرح لا يمكن له ان يتحقق
الثاني على تقدير عدم الافلاك والالجاب ان يتحقق
لهيئته جميع الاصحح محوثة ثم اخذت بها الصدق
وهضمت في جميع الاصحح والحق ان الثاني مستلزم
للتصحيح بلا مرجع لسوان نسبة هيئته كل جسم
الجميع الاوضاع والامكنة وقد دفع المنع بان
ما ذكره مستلزم للجدة لعدم كونه صدق عند وجود
البيوت الحرة في وجوده واخذت بها الصدق